التنويع الاقتصادي في الدول العربية بين إمكاناتها الاقتصادية وواقعها

Economic diversification in Arab countries between their economic potential and reality

بلعابد أحمد [1]، كروش نور الدين [2]

Bellabed Ahmed[1], Kerrouche Noureddine[2]

[1]جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، bellabedahmed386@gmail.com

[2]جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، kerrouchen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 07 /2022/04 تاريخ القبول: 11 /2022/06 تاريخ النشر: اليوم /2022/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإمكانيات الإقتصادية التي تمتلكها الدول العربية، والتي يمكن إستغلالها من أجل تنويع إقتصادها للرفع من قدراتها المالية، وكذلك لتحصين اقتصادها من التقلبات التي تسود العالم، حيث قمنا أولا بتحديد أهمية التنويع الاقتصادي، وإستعراض الإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها الدول العربية من موارد غير باطنية قد تكون بديلا للنفط، كذلك إستظهار الواقع الذي يطبع الإقتصاد العربي، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة على مدى تخلف الدول العربية في المجال التكنولوجي والبني التحتية، كذلك حجم المبادلات التجارية البينية ضئيلة، وكذلك عدم قدرة المنتوجات العربية على المنافسة في الأسواق العالمية.

كلمات مفتاحية: التنويع الإقتصادي، الصناعة والزراعة، السياحة، الدول العربية.

تصنيفات JEL : O11، O13، F43.

Abstract:

This study aims to highlight the economic potential of the Arab countries, which can be used to diversify their economy to increase their financial abilities, as well as to fortify their economy from the volatility that prevails the world. Where we firstly identified the importance of economic diversity, and reviewed the possibilities and ingredients that Arab countries have from non-internal resources that maybe can be alternative to oil, as well as to recall the reality that characterizes the Arab economy. Where we reached through this study the extent of the backwardness of Arab countries in the field of Technology and infrastructure, also the small volume of bilateral trade, and the inability of Arab products to compete in global markets.

Keywords: economic diversification, industry and agriculture, tourism, Arab countries.

JEL Classification Codes :O11، O13،F43.

المؤلف المرسل: بلعابد أحمد، **الإيميل:** bellabedahmed386@gmail.com

1.مقدمة :

يتعرض العالم في السنوات الأخيرة إلى العديد من الهزات والأزمات الاقتصادية، والتي قد تتسبب للدول من فقدان مكانتها العالمية، خاصة الدول التي تعتمد في مواردها المالية على مصدر واحد، والذي بدوره يكون عائق أمام تقدمها لأنه مرتبط بالحالة الاقتصادية العالمية، وهذا ما ينطبق على الدول العربية كون هذه الأخيرة تعتمد على عائدات البترول في تمويل ميزانيتها، وكذلك توفير حاجيات مواطنيها، فالنفط ورغم مكانته العالمية كسلعة أساسية في المعاملات، إلا انه يؤثر بشكل كبير في نمو الاقتصاد، لذلك استوجب على الدول العربية تغيير هيكلها الاقتصادي من خلال تبني سياسة تقوم على التنويع في مواردها الاقتصادية، للحفاظ على مستوى المعيشي للأفراد وتطوير بنيتها الاقتصادية، وبما أن للدول العربية العديد من المقومات التي تسمح لها من الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، الذي يعطيها مناعة من التقلبات التي تصيب المشهد العالمي. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إستغلال الدول العربية للإمكانيات والقدرات الاقتصادية التي تملكها من أجل تنويع إقتصادها؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم بناء التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما مدى أهمية التنويع الإقتصادي في إطار إقتصاديات الدول العربية؟
- هل تمتلك الدول العربية الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنويع الإقتصادي؟
- ما مدى نجاح الدول العربية في تحقيق التنويع في مصادر مداخيلها؟

الفرضيات

- يعتبر مفهوم التنويع هو البحث عن مصادر أخرى لتطوير الإقتصاد في مختلف المجالات.
- يشمل التنويع الاقتصادي على تطوير الهيكل الاقتصادية على أوسع نطاق وعدم التركيز على مداخيل البترول التي تتسم بالتقلبات غير المتوقعة.
- إتباع سياسة تقوم على خلق قطاعات ذات التنمية المستدامة كالسياحة والزراعة، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث الذي تم التطرق اليه، على أن تنويع الاقتصاد أصبح من الضروري تبنيه وذلك لأن الإعتماد على مصدر واحد في تحصيل الإيرادات، قد يكون مرتبط بتقلبات غير متوقعة تتسبب بأزمة للدولة، مما الزمة على هذه الدول سواء النفطية كانت أو غير النفطية، أن تدرك حجم الكارثة التي يمكن أن تلحق بها في حالة تراجع موارد هذا المصدر.

أهداف البحث: إن الأهداف الرئيسية الذي يتبناه هذا البحث تتمثل في:

- إعطاء فكره عامة حول أهمية تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الدول العربية.
- توضيح الإمكانيات والقدرات التي تتوفر عليها الدول العربية في جميع المجالات.
- الوقوف على الواقع الذي تعيشه الدول العربية وخاصة النفطية في سياسة المتبعة في التنويع الاقتصادي.

منهج البحث: لقدتم تبني المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وهذا من خلال إعطاء إحصائيات حول القطاعات الرئيسية التي يمكن التركيز عليها في سياسة التنويع الاقتصادي، كذلك حجم الإمكانيات والموارد التي تتوفر عليها كل الدول العربية على حدي.

الدراسات السابقة

- دراسة كل من "هواري أحلام، سيدي علي" (2019) بعنوان: التنويع الإقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، حيث كانت هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض التجارب الناجحة في تنويع الصادرات، من خلال إبراز العوامل التي أدت إلى تنويع الصادرات، وكذلك السياسات التي تبنتها الدول النفطية لتنويع إقتصادها، مع تحليل الإقتصاد الجزائري ووضعيته حسب مؤشرات التنويع والتركيز، حيث خلصت هذه الدراسة إلى إستغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لبعث إنطلاقة قوية في باقي القطاعات وتمويل الإستثمار، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتبر البديل للنفط.

- دراسة "صباغ رفيقة" (2020) بعنوان: التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، حيث تمحورت هذه الدراسة حول تقييم ومعرفة واقع وإستراتيجية التنويع الإقتصادي بالجزائر، والسياسات التي تبنتها الجزائر من أجل التنويع في مصادر الدخل قصد الخروج من التبعية للبترول، حيث ومن خلال هذه الدراسة تبين أن بالرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلا أن إقتصادها مازال غير قادر على التنويع في مختلف القطاعات، وذلك راجع لهشاشة هيكلها الاقتصادي.

- دراسة "محمد مسعودي" (2018) بعنوان: إستراتيجية التنويع الإقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. حيث تناولت هذه الدراسة أن التنويع الاقتصادي أصبح من الضروري للدول العربية، خاصة الدول النفطية من أجل التصدي للأزمات التي يشهدها سوق النفط والغاز، وهذا بالتركيز على القطاع الخاص والإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية، وكذلك وحسب هذه الدراسة إستوجبالإهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال دعم مجالات التعليم والتكوين والتدريب، دون إهمال التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات.

2.ماهية التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الإقتصادي من بين السياسات التي تسمح للدول من النئي بنفسها عن الأحداث التي تصيب العالم إقتصاديا، كذلك تسمح لها بالتأقلم على التقلبات التي تمس أركان الدول ذات الهيكل الاقتصادي الواحد.

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه:

يتضمن التنويع الإقتصادي على مستوى الكلي للاقتصاد تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الإقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء إقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن أن يتم بتنويع مصادر نشاطات الإقتصادالمحلي. (هواري و سدي، 2019، صفحة 217)

كما يعرف التنويع الإقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل وإستقرارالإقتصاد ضد التقلبات الإقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول. (صباغ، 2020، صفحة 69)

2.2أهمية التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية

- المنافسة في الأسواق العالمية من خلال مميزات تنافسية تكنولوجية أو غيرها يدر دخلا ماليا جديدا؛
- تجاوز الهزات الاقتصادية لتقلبات الأسعار النفطية؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية للإستثمار في القطاعات المختلفة وتحقيق عملية نمو بتلك القطاعات؛
- إستثمار في العنصر البشري بتقليل العمالة الأجنبية الأمر الذي يساهم بخفض مستوى البطالة؛
- زيادة صادرات القطاعات غير نفطية وخفض الواردات الممكن تحقيقها من خلال الإكتفاء الذاتي؛
- تحقيق فائض بالميزانية العامة للدولة وتجاوز إستخدامالإحتياطات المالية؛

- نمو القطاع الخاص وتحقيق رفاهية بمستوى المعيشية للأفراد. (حسنية، 2021، صفحة 51)

3.2 أهداف التنويع الاقتصادي

- زيادة معدلات النمو الإقتصادي بزيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها، حيث أن توزيع الإستثمار على عدة نشاطات كفيل بتقليل المخاطر الإشتثمارية الناتجة عن تركيز الإستثمارات في عدد قيل منها.(قرومي و بن ناصر، 2017، صفحة 271)

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية.(بللعما، 2018، صفحة 20)

- إن إنخفاض أسعار أو طلب على المنتج الذي يرتكز عليه إقتصاد ما كفيل بتعرض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر، لذلك فإن تنويع مصادر الدخل بتنويع مصادر الإنتاج يقلل من سلبيات الإعتماد على منتج واحد فقط. (قرومي و بن ناصر، 2017، صفحة 271)

- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للإقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.(مسعودي، 2018، صفحة 228)

- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية. (مرزوقي و كشرود، 2018، صفحة 267)

- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. (مرزوقي و كشرود، 2018، صفحة 267)

إن تحقيق الأهداف السابقة يؤدي إلى تحقيق جملة من الإعتباراتالإقتصادية، حيث تساعد على تقليل تقلبات النمو في الدول المصدرة للمحروقات. كما تساعد على إيجاد فرص العمل، خصوصا في ظل الإرتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع الحكومي وقطاع المحروقات على استعاب حجم الطلب المحلي على العمل.(العمراوي، بوتيارة، و صراح، 2021، صفحة 364)

3.3.الإمكانيات الاقتصادية للدول العربية

تمتلك أغلب الدول العربية العديد من المقومات التي تجعلها في غني عن النفط، والتي تساهم في خلق قطاعات إنتاجية مستقلة تكون بعيدة عن تقلبات الأسعار والأزمات، وذات تكاليف أقل.

1.3إمكانيات القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من بين أهم القطاعات التي يستوجب على الدول العربية الاهتمام به وذلك من أجل تطوير إقتصاداتها، حيث تتوفر البلدان العربية على العديد من الإمكانيات التي تسمح لها بالنهوض بقطاع الزراعة.

الجدول 01: المساحة والكثافة السكانية للدول العربية

البلدان	المساحة كم^3	الكثافة السكانية (فرد/كم^2)		عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية(ألف نسمة)	
	2020	2010	2020*	2019	2020*
الأردن	89,318	75	121	10,554	10,806
الإمارات	71,024	116	124	9,430	8,817
البحرين	783	1569	1848	1,484	1,472
تونس	163,610	65	71	11,646	11,538
الجزائر	2,381,741	15	18	43,424	43,850
جيبوتي	23,200	36	43	976	988
السعودية	2,149,700	13	15	34,218	33,260
السودان (1)(2)	1,865,813	23	24	43,222	44,495
سورية	185,180	114	95	17,070	17,501
الصومال	637,657	19	25	15,443	15,893
العراق	435,052	75	92	39,127	40,150
عمان	309,500	9	14	4,618	4,387
فلسطين	...	...	....	4,977	5,101
قطر	11,627	148	236	2,832	2,749
القمر	1,861	371	467	851	870
الكويت	17,818	200	253	4,651	4,507
لبنان	10,452	474	653	6,856	6,825
ليبيا	1,759,500	4	4	6,777	6,871
مصر	1,001,450	79	101	98,902	100,689
المغرب	446,554	72	81	35,592	35,968
موريتانيا	1,030,700	3	4	4,077	4,172
اليمن	527,968	44	56	29,162	29,826

(...) غير متوفرة. (*) بيانات أولية.

(2) مساحة جمهورية السودان بعد إنفصال جنوب السودان في 2011/7/9

(1) بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9

المصدر: بالاعتماد على معطيات (العربي، 2021، الصفحات 302-303)

من خلال نتائج الجدول رقم (01) يتبين أن الدول العربي تمتلك موارد بشرية هامة، حيث بلغت 430,735,000 نسمة حسب إحصائيات سنة 2020، إذإحتلت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد السكان بـ 100,689,000 نسمة، ثم تليها السودان بـ 44,495,000 نسمة، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة الثالثة بـ 43,850,000 نسمة، أما مساحة الكلية البلدان العربية فقد بلغت 13,120,504كم2 أغلبها غير مستغلة، حيث إحتلت الجزائر الصدارة بمساحة قدرها 2,381,741كم2، ثم تلتها

السعودية بـ 2,149,700 كم2، أما السودان فقد تراجها إلى المرتبة الثالثة بـ 1,865,813كم2 وهذا بعد إنفصال جنوب السودان سنة 2011، حيث من خلال الإحصائيات السابقة يمكن للدول العربية أن تستغل هذه الامكانيات لتطوير قطاع الفلاحة.

الجدول 02: تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (2010 و2016-2020)

الكمية: ألف طن

	2010	2016	2017	2018	2019	2020*	نسبة التغيير% (2020-2019)
الأبقار والجاموس[1]	69,163	59,393	60,015	60,704	58,129	59,616	2.6
الأغنام والماعز[1]	280,659	275,642	274,193	275,073	274,660	274,642	0.01-
الإبل[1]	15,774	16,692	16,293	16,366	16,545	16,401	0.9-
اللحوم	8,237	8,954	9,787	10,580	10,990	10,452	4.9-
(لحوم حمراء)	4,937	4,687	5,225	5,593	5,440	5,419	0.4-
(لحوم بيضاء)	3,300	4,267	4,562	4,987	5,550	5,033	9.3-
الألبان	26,506	27,683	28,003	28,370	28,700	28,358	1.2-
البيض	1,616	1,686	1,899	2,410	2,570	2,293	10.8-

(*) تقديري (1)بالألف راس

المصدر:(العربي، 2021، صفحة 322)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول العربية تمتلك ثروة حيوانية هامة، حيث قدرت هذه الثروة حسب إحصائيات سنة 2019 عدد الابقار والجاموس 58,129. ألف رأس، كذلك قدر عدد الأغنام والماعز 274,660 ألف رأس، أما اللحوم فقد بلغ حجمها 10,452 ألف طن، أما كمية الألبان فقد بلغ حجم الإنتاج 28,700 ألف طن، حيث ورغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية في مجال الإنتاج الحيواني إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانات التي تملكها هذه الدول,

2.3إمكانيات القطاع الصناعي:

نتيجة لكون القطاع الصناعي من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والإجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدي الطويل.(بورابة و قاسمي، 2021، الصفحات 198-199)

الجدول 03: الإحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2020)

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	انتاج الغاز الطبيعي المسوق(مليار متر مكعب)[1]	انتاج خام الحديد(الف طن/سنة)[2]	انتاج صخر الفوسفات(الف طن)[2]	انتاج خام الزنك(الف طن)[2]	انتاج خام النحاس(الف طن)[2]	انتاج الذهب(طن)[2]	انتاج الكبريت(ألف طن)[2]	انتاج الألمنيوم الأولي(الف طن)[2]	انتاج الملح(الف طن)[2]	انتاج الجبس(الف طن)[2]
الأردن	...	6	0.1	...	8,023	...	...	...	130.0	...	10.0	80.0
الإمارات	97.80	6,091	55.4	...	...	...	...	...	5,300	2,640	...	...
البحرين	0.10	81	16.4	...	...	...	...	...	139.3	1,011	...	...
تونس	0.43	64	0.9	145.8	2,191	...	...	...	...	...	1,400	1,000
الجزائر	12.20	4,505	81.5	381.2	1,800	0.5	...	0.3	6.0	...	106.2	2,200
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	267.08	9,201	112.1	27.7	6,900	26.3	59.6	11.8	6,600	932.2	2,646	3,352.8
السودان	1.50	25	...	...	...	...	...	93.6	...	...	267.0	226.0
سورية	2.50	285	3.0	...	...	...	...	...	...	...	5.0	66.0
صومال	...	6	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	148.4	3,820	10.5	...	...	...	...	...	40.0	...	271.5	
عمان	4.74	707	46.4	...	...	...	...	...	85.0	379.8	11.5	1,000
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	9,659.6
قطر	25.24	23,846	171.3	...	...	...	...	...	1,767	616.0	...	...
القمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	101.5	1,784	15.0	...	...	...	...	...	671.0	...	67.0	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	3.0	...
ليبيا	48.36	1,505	13.3	...	...	...	...	...	133.0	...	30.0	150
مصر	3.15	2,209	58.5	270.0	6,000	...	...	14.7	80.0	267.1	1,400	650
المغرب	...	1	0.1	37.0	34,315	51.0	34.5	0.2	...	...	660	...
موريتانيا	...	28	...	6,961.7	...	...	28.1	9.2	...	...	...	130.0
اليمن	2.67	265	0.1	...	...	...	...	...	...	...	50.0	50.0

(...)غير متوفرة (1) عام 2019 (2) عام 2018

المصدر:(العربي، 2021، صفحة 335)

يظهر لنا الجدول السابق كمية الموارد الباطنية الموجودة في الدول لعربية، إذ تتوفر الدول العربية على إحتياطات معتبرة من المواد الخام التي يمكن إستغلالها لرفع حجم الموارد المالية وكذلك لتنشيط الإقتصاد، وتقليص الإعتماد على النفط كمورد رئيسي لدول، حيث توفر السعودية على كميات كبيرة من المواد الباطنية، تمكنها من تطوير إقتصادها، كما تملك كذلك الجزائر العديد من المواد الخام غير مستغلة، الذي تسمح لها من الإستغناء على عائدات البترول.

الجدول 04: مؤشر التخصص الدولي لمنتوجات الصناعة التحويلية للدول العربية * (2018 – 2019)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر	
		2018	2019		2018	2019
صناعة الأسماك	موريتانيا	63.09	50.02	المغرب	7.17	6.20
	اليمن	13.36	13.95	الصومال	12.17	13.11
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	12.03	7.84	فلسطين	8.87	10.93
	سوريا	38.09	33.30	لبنان	2.93	3.29
	موريتانيا	4.28	2.92	المغرب	1.64	1.61
الأسمدة	الأردن	34.25	33.32	الجزائر	6.94	7.46
	البحرين	4.26	4.93	مصر	15.36	13.95
	المغرب	35.26	31.52	عمان	6.50	7.06
	قطر	5.67	6.20	تونس	4.54	5.10
الكيماويات العضوية	عمان	1.55	2.02	السعودية	2.11	2.27
الكيماويات غير العضوية	لبنان	1.38	1.93	السعودية	1.13	1.43
	الجزائر	2.09	2.22	مصر	2.64	1.98
	الأردن	7.55	9.67	قطر	1.83	1.34
	المغرب	7.48	7.37	تونس	3.36	3.89
المنتوجات البلاستيكية	فلسطين	2.24	2.48	لبنان	1.44	1.20
	مصر	1.80	1.97	السعودية	2.09	2.26
الورق	مصر	1.34	1.06	فلسطين	2.04	2.05
	الأردن	1.98	1.70	لبنان	2.09	2.04
الأجهزة الإلكترونية	تونس	1.82	1.85	المغرب	1.18	1.24
الألمنيوم	البحرين	14.46	15.39	الإمارات	1.99	1.86
	قطر	1.64	1.98	فلسطين	5.03	7.30
	مصر	2.29	1.89	عمان	2.65	2.16
منتجات الحديد الخام	البحرين	14.47	14.78	موريتانيا	51.69	47.93
الملابس الجاهزة	الأردن	17.29	17.27	سوريا	1.99	1.97
	تونس	3.26	2.91	المغرب	2.29	2.07
المنتجات الصيدلية	الأردن	2.83	2.32			

* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 347)

يشير الجدول السابق إلى التخصص الدولي لمنتوجات الصناعة التحويلية للدول العربية، حيث تظهر هذه المعطيات ريادة موريتانيا في مجال صناعة الأسماك وهذا راجع لطول سواحلها المطلة على المحيط الذي يحتوي على كميات كبيرة من الأسماك إذ قدرت قيمة المؤشر بـ 50.02 نقطة حسب إحصائيات سنة 2019، كذلك ريادة سوريا والأردن في مجال صناعة منتجات الزيوت والشحوم بـ 33.30 نقطة والأسمدة بـ 33.32 نقطة على التوالي، أما باقي الدول فكانت قيمة مؤشرات التخصص ضعيفة على العموم، كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأردن من الدول التي تنوع من منتوجاتها حيث تتخصص في العديد من الصناعات التحويلية.

3.3 إمكانيات القطاع السياحي:

يتطلب قيام أي نشاط سياحي توفر مقومات لها والتي تتكون من جانبين الأول منها طبيعي وأخر بشر، وكلها تعمل مع بعض في إطار واحد يصعب فصلها عن بعض، وتحظي الدول العربية بالعديد من المقومات السياحية التي لو أحسن إستثمارها لتمكين الإقليم العربي من أن يكون طرفا مؤثرا في السياحة العالمية على النطاق العام والسياحة البينية العربية على النطاق الخاص.(عليوات، 2012، صفحة 75)

الجدول 05: عدد المواقع الأثرية في الدول العربية حسب تصنيف اليونسكو

الدولة والعدد	المواقع الأثرية
السعودية (2)	مدائن صالح، الدرعية
الأردن (3)	البتراء، قصر عمرة، أم الرصاص
الإمارات (1)	مواقع العين الثقافية (حفيت، هيلي، بدع بنت سعود، مناطق الواحات)
البحرين (2)	قلعة البحرين، مرفأ قديم وعاصمة دلمون
تونس (8)	مدرج الجم، مدينة تونس، موقع قرطاج-الحديقة الوطنية، مدينة كركوانالبونيقية، القيروان، مدينة سوسة، دقة
الجزائر (7)	قلعة بني حماد، وادي ميزاب، مدينة جميلة، تيمقاد، تيبازة، تاسيلي ناجر، القصبة
عمان (4)	قلعة بهلاء، بات والحطم،أرض اللبان، الأفلاج
العراق (3)	مدينة الحضر، أشور (قاعة شرقاط)مدينة سامراء
السودان (3)	جبل بركل وجزء من إقليم نبته، المواقع الأثرية في جزيرة مروي
سوريا (6)	مدينة دمشق القديمة، مدينة بصري القديمةجزء من باميرا (مدينة تدمر)، مدينة حلب القديمة، قلعة صلاح الدين، القرى القديمة في شمال سوريا
لبنان (5)	عنجر، بعلبك، بيبلوس، صور، قاديشا (الوادي المقدس)
ليبيا (5)	الموقع الأثري سيرين، مدينة لبدة الأثرية، الموقع الأثري، صبراتة، جبال أكاكوس الصخرية، البلدة القديمة غدامس
مصر (7)	أبو مينا، طيبة القديمة مع المدافن، القاهرة التاريخية، ممفيس ومقبرتها، الآثار النوبية،منطقة سانت كاترين، وادي حيتان
المغرب (8)	مدينة فاس، مدينة مراكش، قصر أيت بنت حدو، مدينة مكناس التاريخية، الموقع الأثري فولوبليس مدينة تطوان، مدينة الصويرة، مدينة مازاكان البرتغالية (الجديدة)
اليمن (4)	الجدران القديمة من شبام، مدينة صنعاء القديمة، مدينة زبيد التاريخية، أرخبيل سقرطي

المصدر: (بودية، 2019، صفحة 55)

تتوفر الدول العربية على العديد من المقومات التي تسمح لها من إستغلالها لتطوير السياحة، إذ ومن خلال الجدول يظهر أهم المعالم التي تم تصنيفها من طرف العديد من المنظمات والهيئات العالمية المختصة في دراسة التراث الثقافي والطبيعي، حيث أدرجة منظمة اليونيسكو في تصنيفها العديد من المواقع كتراث مادي، حيث تم في المغرب وتونس في المرتبة الأولى بتصنيف 8 مواقع، ثم الجزائر ومصر بـ 7 مواقع، كذلك تمتلك سوريا على 6 مواقع ثقافية مصنفة لدي المنظمة.

الجدول 06: أعداد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة والعاملين في القطاع في بعض الدول العربية (2017 - 2018)

الدول	السنوات	عدد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة (منشآت)		عدد العاملين حسب الأنشطة السياحية (بألف)		
		الفنادق والمؤسسات المماثلة	وكالات السفر والحجز	عدد العاملين	الفنادق والمؤسسات المماثلة	وكالات السفر والحجز
الأردن	2017	582	897	51.3	20.7	4.9
	2018	588	905	51.5	20.5	5.0
الإمارات	2017	1,058	...	...	132	...
	2018	1,106	...	...	..	...
البحرين	2017	196	273	...	15.0	2.0
	2018	07	300	...	17.0	2.0
السعودية	2017	6,093	3,083	...	129.6	41.5
	2018	7,629	2,878	...	115.0	25.1
السودان	2017	...	60	...	...	...
	2018	...	67	...	...	...
فلسطين	2017	130	311	...	2.5	0.9
	2018	130	..	...	3.0	1.1
لبنان	2017	579	550	123.5	...	1.7
	2018	582	573	131.5	...	1.7
مصر	2017	...	...	...	128	4.8
	2018	...	...	...	153	63
المغرب	2017	3,910	1,381	532	135.0	23.0
	2018	4,055	1,479	548	140.0	24.0

(...) غير متوفرة **المصدر**:(اسماعيل و قاسم، 2020، صفحة 14)

يظهر لنا من خلال الجدول السابق أعداد المنشآت ذات الصلة بقطاع السياحة والعاملين في القطاع في بعض الدول العربية، حيث تشير الأرقام ريادة السعودية القائمة العربية من حيث انتقل تعداد المنشآت من 6,093 مؤسسة سنة 2017، إلى 7,629 مؤسسة بزيادة قدرها 1,536 فندق، ثم تليها المغرب بتعداد قدره 4,055 مؤسسة خلال سنة 2018، كما

إحتلت السعودية المرتبة الأولي من حيث عدد وكالات السفر والحجز بـ 2,878 وكالة، ثم المغرب في المرتبة الثانية 1,479 وكالة, أما فيما يخص عدد العاملين حسب الأنشطة السياحية، فقد بلغ عددهم في المغرب 140 الف عامل حسب إحصائيات سنة 2018، ثم السعودية بـ 115 الف عامل وهذا في الفنادق والمؤسسات المماثلة، حيث إن السعودية تعتمد في سياحتها على السياحة الدينية، أما المغرب ونظرا لافتقاره للموارد الطبيعية فإن السياحة هي المورد الأساسي للعملة وكذلك لمناصب العمل.

4.3إمكانيات القطاع التجاري: حيث تتوفر الدول العربية على العديد من المقومات التجارية تسمح لها بالولوج إلى الأسواق العالمية وكذلك الأسواق الإقليمية.

الجدول 07:التجارة الخارجية العربية الإجمالية(2018– 2020)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)			معدل التغير السنوي (%)			معدل التغير السنوي
	2018	2019	2020*	2018	2019	2020*	2016-2020 (%)
الصادرات العربية	1,088.9	1,016.5	746.8	19.7	-6.6	-26.5	-1.2
الواردات العربية	821.0	857.1	737.1	4.4	4.4	-14.0	-0.8
الصادرات العالمية	19,465.4	19,014.7	17,582.9	9.8	-2.3	-7.5	2.3
الواردات العالمية	19,800.5	19,284.2	17,821.1	10.2	-2.6	-7.6	2.4
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.6	5.3	4.2				
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.1	4.4	4.1				

* بيانات أولية **المصدر**:(العربي، 2021، صفحة 174)

من خلال نتائج الجدول السابق يظهر أن قيمة الصادرات العربية بلغت 1,088.9 مليار دولار في سنة 2018، أما سنة 2019 فقد بلغت قيمة الصادرات 1,016.5 مليار دولار أي أن معدل التغير حقق تراجع بـ -6.6% بعدما كان معدل التغير 19.7%سنة 2018، أما فيما يخص الواردات فقد إرتفعت من 821.0 مليار دولار سنة 2018 إلى 857.1 مليار دولار سنة 2019 ،حيث سجلت ثبات معدل التغير السنوي بنسبة قدرها 4.4%، كما سجل وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إنخفاضا طفيفا من 5.6%إلى 5.3% وهذا حسب إحصائيات على التوالي لسنتي 2018 و2019.

الجدول 08: أداء التجارة العربية البينية (2016-2020)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)			معدل التغير السنوي(%)			2016-2020 (%)
	2018	2019	2020*	2018	2019	2020*	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	112.7	112.2	93.9	6.9	-0.4	-16.3	-1.9
الصادرات البينية العربية	112.5	112.3	96.4	4.1	-0.2	-14.2	-1.2
الواردات البينية العربية	113.0	112.2	91.5	9.8	-0.7	-18.5	-2.6

(*) بيانات أولية **(1)** (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2

المصدر: بالاعتماد على(العربي، 2021، صفحة 180)

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول السابق أن متوسط التجارة البينية العربية بلغت قيمتها في سنة 2018 مبلغ 112.7 مليار دولار ، أما في سنة 2019 فقد سجل تراجع بـ 112.2 مليار دولار أي بمعدل تغير سنوي قدره -0.4%حيث قدر حجم الصادرات البينية العربية سنة 2018 قيمة قدرها 112.5 مليار دولار، كما أن سنة 2019 قد إنخفضت إلى 112.2مليار دولار، أما الواردات البينية العربية فقد سجلت إنخفاضا حيث سجلت في سنة 2018 مبلغ قدر بـ 113.0 مليار دولار وفي سنة 2019 بلغ 112.2 مليار دولار، أي بإنخفاض معدل التغير سنوي من 9.8%إلى 0.7%.

الجدول 09: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية(2020*)

(مليون دولار)

الدول	قطاعات الإنتاج السلعي					قطاعات الخدمات الإنتاجية			قطاعات الخدمات الإجتماعية		
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الإستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء	التجارة والمطاعم	النقل والمواصلات	التمويل والتأمين	الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى
الأردن	2.277	925	7.557	1.150	832	4.017	3.671	1.985	4.951	6.285	4.752
الإمارات	2.875	65.078	34.630	33.683	15.385	57.291	34.037	34.200	28.591	26.957	27.954
البحرين	109	4.257	6.295	2.879	557	2.087	2.095	6.757	1.874	4.756	2.105
تونس	4.606	1.106	5.202	507	294	5.168	3.551	1.345	1.426	8.179	4.827
الجزائر	20.434	18.925	7.521	20.316	1.971	22.791	18.465	856	1.219	23.704	4.536
جيبوتي	46	25	108	297	138	898	711	113	132	459	255
السعودية	17.941	141.676	90.869	45.000	12.171	75.888	45.947	37.812	55.907	153.508	17.528
السودان	7.475	1.771	3.981	1.424	176	6.762	3.676	7.877	0	1.912	3.602
سورية	10.245	2.311	2.364	190	156	2.474	2.273	419	0	2.406	1.133
العراق	6.734	53.230	4.263	11.609	5.716	18.161	18.582	1.353	12.471	31.159	6.708
عمان	1.955	20.447	5.308	3.937	1.631	5.165	3.530	2.783	3.309	9.069	8.613
فلسطين	1.110	54	1.721	636	237	3.305	786	724	989	1.840	1.812
قطر	420	42.002	10.602	20.602	1.795	13.501	8.568	6.188	16.132	15.063	10.773
القمر	334	10	82	8	5	237	84	27	200	112	0
الكويت	587	34.875	6.409	1.934	3.121	5.716	7.649	5.393	14.194	14.416	15.804
لبنان	606	81	1.284	675	437	3.020	954	1.568	4.140	2.121	2.784
ليبيا	701	4.137	714	971	345	2.050	1.007	251	214	16.654	2.248
مصر	41.786	25.661	58.794	23.174	7.850	58.159	30.666	15.759	38.572	25.061	19.329
المغرب	13.398	2.602	17.513	6.386	3.468	9.966	5.956	5.637	13.912	11.857	10.955
موريتانيا	1.448	1.983	480	282	205	868	445	254	401	521	655
اليمن	3.828	650	2.261	920	205	4.064	3.083	754	1.474	2.283	486

المصدر:(العربي، 2021، صفحة 297)

من خلال نتائج الجدول السابق والذي يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب القطاعات الإقتصادية بأسعار السوق الجارية، حيث نلاحظ ريادة السعودية في تنوع في مصار الإيرادات، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي 141.676 مليون دولار في قطاع الصناعة الإستخراجية، كذلك سجلت في قطاع الخدمات الحكومية قيمة قدرها 153.508 مليون دولار، ثم تليها مصر التي حققت إيرادات في قطاع الصناعات التحويلية قدرها 58.794 مليون دولار، و58.159 مليون دولار في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، كما إحتلت الجزائر المرتبة متقدمة في تنويع إيراداتها، حيث حققت ناتج محلي إجمالي قدره 20.434 مليون دولار في قطاع الزراعة والصيد والغابات، و18.465 مليون دولار في مجال التشييد.

4 واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية خاصة النفطية:

رغم الإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها الدول العربية، من ثروات طبيعية وموارد بشرية مهمة، إلا أن هذه الإمكانيات

لم يتم توظف بالشكل المستحق التي تعود على الاقتصاد بالرقي وكذلك التطور.

الجدول 10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2020)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي (%) بالأسعار الجارية	متوسط نصيب الفرد (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	مساهمة قطاع الزراعة (مليون دولار)	مساهمة قطاع السياحة (مليار دولار)	مساهمة قطاع الصناعة (مليون دولار)	مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية (مليون دولار)
	2020	2020	2020*	2020*	2020	2020	2020*
الأردن	1.8-	4,050	43,759	1,986	1.90	8,483	15,987
الإمارات	14.4-	40,907	360,681	3,158	19.50	99,709	83,502
البحرين	10.2-	23,593	34,729	107	2.20	10,552	8,735
تونس	0.1	3,401	39,235	4,850	2.90	6,308	14,432
الجزائر	9.6-	3,504	153,633	21,307	4.70	26,446	29,460
جيبوتي	1.9	3,450	3,409	33	....	133	845
السعودية	11.7-	21,050	700,118	17,315	48.50	232,546	226,943
السودان	2.4	869	38,657	28,538	1.40	5,752	5,514
سورية	4.6-	1,487	26,020	5,780	0.53	4,675	3,538
العراق	28.7-	3,850	154,592	11,547	5.90	57,493	50,338
عمان	15.3-	14,736	64,648	2,170	2.30	25,756	20,990
فلسطين	9.2-	3,051	15,561	1,000	....	1,775	4,641
قطر	16.7-	53,256	146,401	414	11.70	52,605	41,968
القمر	0.7-	1,331	1,158	301	3.60	92	311
الكويت	24.4-	22,838	102,929	616	3.50	41,284	44,414
لبنان	65.0-	2,744	18,730	1,908	3.60	1,365	9,045

ليبيا	-50.6	3,156	21,682	304	0.60	4,850	19,116
مصر	19.8	3,606	363,092	44,417	14.00	84,455	82,962
المغرب	-4.3	3,188	114,682	11,361	7.00	20,115	36,724
موريتانيا	3.5	1,967	8,206	1,382	...	2,463	1,577
اليمن	-5.0	681	20,297	3,864	...	2,910	4,242

(*) بيانات أولية (...) غير متوفرة

المصدر: (العربي، 2021، الصفحات 29-33- 296-297-324-334)

يظهر الجدول السابق حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2020، حيث حققت السعودية أعلى قيمة بـ 700,118 مليون دولار، حيث ساهم قطاع الصناعة بعائد إجمالي قدره 232,546 مليون دولار، حيث إستحوذت الصناعة الاستخراجية حصة الأسد، ثم تليها مصر في المرتبة الثانية، حيث قدر حجم الناتج المحلي الإجمالي قيمة 363,092 مليون دولار، كما إحتلت الإمارات المرتبة الثالثة من حيث الناتج المحلي مسجلتا قيمة قدرها 360,681 مليون دولار، إذ ساهم قطاع الصناعة بـ 99,709 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات بـ 83,502 مليون دولار، أما فيما يخص نصيب الفرد فقد احتلت الإمارات المرتبة الثانية بـ 40,907دولار، خلف قطر التي قدر نصيب الفرد بـ 53,256 دولار، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة الخامسة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ سجلت قيمة قدرها 153,633 مليون دولار، كذلك ساهم قطاع الصناعة بـ 26,446مليون دولار، وقطاع الخدمات الإجتماعية .29,460 مليون دولار، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3,504 دولار.

1.4 واقع القطاع الزراعي:

هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق القطاع الزراعي العربي لأهدافه، وعلى رأسها زيادة الإنتاج وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وهذه المعوقات والمشاكل منها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي، ومنها مشاكل خاصة بالموارد الزراعية وأخرى متعلقة بالتسويق أما الأخيرة فتتعلق بالسياسات الزراعية.(حركاتي، 2016، صفحة 452)

الجدول 11: السكان الزراعيون والقوى العاملة بالزراعة في الدول العربية(2010 – 2019)

(مليون نسمة)

الفئة	2010	2018	2019	نسبة النمو %	
				2010 - 2019	2018 - 2019
السكان الزراعيون	82.02	87.55	88.83	0.9	1.5
نسبة السكان الزراعيين إلى عدد سكان الريف (%)	52.3	50.3	50.4	/	/
العمالة الكلية	112.46	133.68	135.69	2.2	1.5
القوى العاملة بالزراعة (%)	22.4	17.8	18.4		

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 70)

تشير معطيات الجدول السابق أن تعداد القوى العاملة في مجال الزراعة في الدول العربية في سنة 2019 قدرت 18.4%، أيأن عدد السكان الزراعيون الذين يشتغلون في الزراعة بلغ 88.83 مليون نسمة، وهذا ما يفسر أن الدول العربية لم تعطي

الإهتمام الكافي لقطاع الزراعة، حيث تراجعت معدل العمالة الكلية من 2.2% في الفترة 2010-2019 إلى 1.5 % خلال الفترة 2018-2019.

الجدول12: الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (ألف هكتار)

	2010	2016	2017	2018	2019	نسبة التغيير (2010-2019%)	نسبة التغيير (2018-2019%)
أولا: المساحة الزراعية الكلية	68,486	72,027	72,360	74,120	75,100	1.0	1.3
1-الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	9,653	9,635	9,869	10,110	1.3	2.4
أ-الزراعة المطرية	5,937	5,811	5,804	5,945	6,114	0.3	2.8
ب-الزراعة المروية	3,059	3,842	3,831	3,924	3,996	3.0	1.8
2-الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	62,374	62,725	64,251	64,990	1.0	1.2
أ-الزراعة المطرية	35,474	31,273	25,104	25,715	26,119	-3.3	1.6
ب-الزراعة المروية	10,444	9,991	9,742	9,979	10,199	-0.3	2.2
ج . (الأراضي المتروكة (بورا))	13,572	21,110	27,879	28,557	28,672	8.7	0.4
ثانيا: مساحة الغابات	94,887	41,409	42,051	37,415	37,415	-9.8	0.0
ثالثا: مساحة المراعي	494,259	371,392	370,933	382,189	375,922	-3.0	-1.6

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 317)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن المساحة الكلية المخصصة للزراعة في الدول العربية قد سجلت إرتفاع معتبر خلال سنة 2019 بمساحة قدرت75,100 ألف هكتار، حيث مست هذه الزيادة كل من الأراضي الزراعية المستديمة بمساحة قدرها 10,110 ألف هكتار، كذلك الأراضي الزراعية الموسمية بـ 64,990 ألف هكتار، أما المساحة الغابات فقد سجلت إستقرارا بـ 37,415 ألف هكتار، حيث من خلال هذه النتائج تبين لنا مدى ضعف الإهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية.

الجدول 13: الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2016 -2019)

	الصادرات والواردات الزراعية (مليار دولار)					معدل التغير (%)	
	2010	2016	2017	2018	2019	2010-2019	2018-2019
الصادرات	19.569	28.499	29.251	29.772	30.397	5.0	2.1
الواردات	67.239	90.576	91.618	91.957	92.414	3.6	0.5
صافي الواردات (العجز)	47.671	62.077	62.367	62.185	62.017	3.0	-0.3
نسبة الصادرات إلى الواردات	29.1	31.5	31.9	32.4	32.9		

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 79)

يتبين لنا من خلال الجدول السابق، أنه رغم الإمكانيات البشرية والمساحة الكبيرة من الأراضي إلا أن الدول العربية مازالت تعتمد على الخارج في تلبية متطلبات شعوبها الغذائية، حيث سجلت قيمة الصادرات الزراعية 19.569 مليار دولار لسنة 2010 ليقابلها 67.239 مليار دولار من الواردات مسجلتا عجزا بـ 47.671 مليار دولار، كما في سنة 2019 سجلت قيمة الصادرات الزراعية 30.397 مليار دولار، أما الواردات فقد بلغت 92.414 مليار دولار مسجلتا عجزا بـ 62.017 مليار دولار، حيث قدرت نسبة الصادرات إلى الواردات 32.9%.

2.4 واقع القطاع الصناعي:

هناك "العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد والصناعة العربية فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للإقتصاد العربي، لهذا يجب على الدول العربية بناء هياكل إقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الذي يؤدي إلى استدامة النمو".(يعقوبن، 2020، صفحة 178)

الجدول 14: قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)(2010 – 2020)

مليار دولار

السنة	الصناعة الاستراتيجية			الصناعات التحويلية			اجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل التغير السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	711.4	32.5	33.9	200.6	14.6	9.6	912.0	28.1	43.5
2011	970.0	36.4	39.2	227.7	13.5	9.2	1197.7	31.3	48.4
2012	1088.9	12.3	40.1	249.1	9.4	9.2	1338.0	11.7	49.3
2013	1033.0	-5.1	37.4	254.7	2.3	9.2	1287.7	-3.8	46.6
2014	940.9	-8.9	33.8	267.5	5.0	9.6	1208.4	-6.2	43.4
2015	528.0	-43.9	21.6	261.3	-2.3	10.7	789.3	-34.7	32.3
2016	453.4	-14.1	18.7	261.4	0.1	10.8	714.9	-9.4	29.5
2017	550.3	21.4	22.0	257.9	-1.4	10.3	808.3	13.1	32.3
2018	730.2	32.7	27.0	279.8	8.5	10.3	1010.1	25.0	37.3
2019	688.3	-5.7	25.0	281.9	0.7	10.3	970.1	-4.0	35.3
2020	421.8	-38.7	17.3	267.9	-4.9	11.0	689.7	-28.9	28.4

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 87)

يشير الجدول رقم (14) إلى تطور قيمة الناتج الصناعي العربي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، حيث شهدت الصناعات الاستراتيجية تراجعا في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث في 2010 بلغت نسبة المساهمة 33.9% لتتراجع إلى 25.0% سنة 2019، أما الصناعات التحويلية شهدت زياد في قيمة مساهمتها إذ قدرت نسبتها

في سنة 2010 بـ9.6% لترتفع إلى 10.3% في سنة 2019، أي سجل إجمالي القطاع الصناعي تراجعا في حجم مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي حيث في سنة 2010 قدرت نسبة المساهمة 43.5% لتتراجع إلى 35.3% سنة 2019.

الجدول 15: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2020

الدول	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق تقرير 2019
		عربيا	دوليا	
الإمارات	0.0892	1	35	37
السعودية	0.0837	2	37	39
قطر	0.0633	3	45	47
البحرين	0.0577	4	51	53
الكويت	0.0523	5	55	57
المغرب	0.0406	6	61	61
عمان	0.0369	7	63	68
مصر	0.0366	8	64	64
تونس	0.0353	9	67	67
الأردن	0.0280	10	76	76
لبنان	0.0163	11	94	94
الجزائر	0.0139	12	98	96
فلسطين	0.0095	13	112	111
سوريا	0.0084	14	116	117
اليمن	0.0029	15	140	138
العراق	0.0007	16	147	147

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 104)

يشير الجدول رقم (15) إلى ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث إحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا و35 عالميا بقيمة 0.0892 نقطة، ثم تليها السعودية وقطر في المرتبة 2 و3 عربيا والمرتبة 37و 45، كما إحتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا مسجلتا قيمة قدرها 0.0139 نقطة والمرتبة 98 عالميا حيث تراجعة برتبتين بعدما كانت تحتل المرتبة 96 في العام الماضي.

3.4 واقع القطاع السياحي:

رغم الإمكانيات السياحية المعتبرة التي تتوفر عليها الدول العربية إلا أنها غير مستغلة بالقدر التي تسمح لها بالرفع من إسهامات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 16: مساهمة قطاع السياحة في الناتج والعمالة والصادرات في الدول العربية (2019 - 2020)

الدول العربية	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار أمريكي)		مساهمة عمالة القطاع السياحي من إجمالي العمالة (بالألف وظيفة)		إنفاق الزوار من الخارج من إجمالي الصادرات (بالمليار دولار أمريكي)	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020

	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الأردن	6.90	%16.3	1.90	%4.70	255.6	%18.6	195.80	%15.30	6.20	%40.30	1.40	%11.00
الإمارات	49.1	%11.6	19.5	%5.40	749.2	%11.2	574.30	%9.40	39.00	%9.90	13.20	%4.20
البحرين	4.80	%12.8	2.20	%6.70	96.6	%14.6	75.20	%11.80	4.40	%15.90	1.80	%7.10
تونس	6.00	%14.0	2.90	%7.30	378.6	%11.0	260.10	%7.70	3.00	%13.90	0.90	%6.00
الجزائر	9.10	%5.60	4.70	%3.60	634.1	%5.80	457.10	%4.40	0.13	%0.40	0.28	%0.10
القمر	0.12	%9.60	0.04	%3.30	21.6	%0.10	13.70	%6.60	0.08	%45.90	0.02	%17.10
السعودية	79.20	%9.80	48.50	%7.10	1584.4	%12.2	1424.6	%11.00	30.40	%10.40	6.00	%3.10
السودان	2.80	%4.30	1.40	%2.40	606.6	%6.30	399.50	%4.30	1.40	%27.80	0.56	%18.20
سورية	1.40	%8.70	0.53	%3.40	163.4	%6.20	126.50	%5.20	1.00	%21.20	0.24	%6.70
العراق	12.00	%6.00	5.90	%3.30	685.2	%7.50	569.50	%6.60	3.40	%4.10	1.20	%1.80
عمان	5.30	%7.00	2.30	%3.40	150.0	%7.00	117.90	%5.80	3.20	%6.90	1.00	%3.20
قطر	17.90	%10.4	11.70	%7.50	262.3	%12.5	210.30	%10.20	13.10	%14.50	8.80	%12.40
الكويت	7.10	%5.30	3.50	%3.30	133.2	%5.80	104.60	%5.00	1.10	%1.50	0.40	%0.80
لبنان	19.00	%19.4	3.60	%4.20	430.4	%19.1	318.50	%17.40	15.80	%66.70	2.00	%19.50
ليبيا	2.00	%2.70	0.60	%1.50	60.0	%3.00	40.30	%2.10	0.09	%0.30	0.03	%0.40
مصر	32.00	%8.80	14.00	%3.80	2415.2	%9.20	1571.1	%6.20	15.70	%26.90	4.00	%9.30
المغرب	14.60	%12.1	7.00	%6.20	1345.6	%12.3	929.30	%8.70	10.00	%21.20	4.00	%9.80
الإجمالي	269.32		130.27		9972.0		7388.3		148.0		45.83	

المصدر:(العربي، 2021، صفحة 248)

من خلال الجدول رقم السابق نلاحظ أن قطاع السياحي في الدول العربية شهد تفاوت كبير في حجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث في سنة 2019 إحتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا بـ79.20 مليار دولار من خلال إعتمادها على السياحة الدينية، لتتراجع في سنة 2020 إلى 48.50 مليار دولار وهذا بسبب للإغلاق العالمي جراء وباء كورونا، ثم تلتها 49.1 مليار دولار، كما إحتلت الجزائر المرتبة 8 عربيا بقيمة 9.10 مليار دولار، أما فيما يخص مساهمة عمالة القطاع السياحي من إجمالي العمالة فقد إحتلت مصر المرتبة الأولي عربيا بـ 2415.20 ألف وظيفة، ثم تليها المغرب في المرتبة الثانية بـ 1345.60 الف وظيفة، كما إحتلت جزر القمر المرتبة الأولى من حيث إنفاق زوار الخارج من إجمالي الصادرات بنسبة 45.90%، ثم الأردن بنسبة 40.30%.

الجدول 17: مؤشر التنافسية في الدول العربية(2019)

الدول العربية التي يشملها المؤشر	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية							
			البيئة التمكينية		سياسة السياحة والسفر والظروف التمكينية		البنية التحتية		الموارد الطبيعية والثقافية	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الإمارات	33	4.4	17	5.8	73	4.4	13	5.3	73	2.3
قطر	51	4. 1	29	5.6	54	4.6	27	4.8	127	1.6

عمان	58	4	39	5.4	76	4.4	52	4	83	2.2
البحرين	64	3.9	36	5.5	86	4.3	39	4.4	140	1.4
مصر	65	3.9	86	4.5	45	4.6	76	3.3	33	3.1
المغرب	66	3.9	71	4.8	47	4.6	69	3.5	54	2.6
السعودية	69	3.9	41	5.4	114	4	42	4.3	113	1.9
الأردن	84	3.6	67	4.9	62	4.5	83	3.2	120	1.8
تونس	85	3.6	78	4.7	57	4.5	84	3.1	100	2
الكويت	96	3.4	59	5.2	124	3.8	77	3.3	136	1.5
لبنان	100	3.4	91	4.5	93	4.3	86	3.1	125	1.7
الجزائر	116	3.1	80	4.6	134	3.6	115	2.3	90	2.1
موريتانيا	135	2.7	127	3.7	126	3.7	138	1.8	134	1.5
اليمن	140	2.4	137	3.2	139	3.2	140	1.7	133	1.6

المصدر: (العربي، 2021، صفحة 249)

يشير الجدول السابق إلى قيم مؤشر التنافسية لدول العربية لسنة 2019، حيث إحتلت الإمارات المرتبة في المؤشر العام الأولى عربيا و 33 عالميا ، ثم قطر بالمرتبة 51 عالميا، حيث كان ترتيبها في مؤشر البيئة التمكينية 17 بدرجة قدرها 5.8 نقطة، والمرتبة 73 بالنسبة لمؤشر سياسة السياحة والسفر والظروف التمكينية، ثم تلتها قطر بالمرتبة 51 عالميا حيث قدرت درجة مؤشر البنية التحتية 5.6 حيث كانت في المركز 29 عالميا، والمرتبة 54 عالميا في مؤشر سياسة السياحة والسفر، كما جاءت الجزائر في المرتبة 116 عالميا بمؤشر في البيئة التمكينية 4.6 درجة في المرتبة عالميا80، كذلك فيما يخص مؤشر سياسة السياح والأسفار فقد تحصلت على الرتبة 134 بدرجة قدرها 3.6، كما احتلت اليمن المرتبة الأخيرة عربيا و140 عالميا وهذا راجع للأوضاع السياسية التي تعاني منها اليمن.

5. الخاتمة

رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الدول العربية من ثروات باطنية بمختلف أنواعها وأحجامها، وكذلك الموارد البشرية المعتبرة، وفي ظل التحولات الذي يشهده العالم من تقارب وتطور، والتقلبات الذي تطرأ على أسعار البترول، أصبح لزاما على الدول العربية انتهاج إستراتيجية التنويع في مداخيلها لتغطية الاختلالات الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على بدائل النفط من خلال تطوير مختلف القطاعات الهامشية مثل الزراعة التي تعتبر من أهم القطاعات التي يمكن أن تحل محل البترول، وهذا بفضل المساحات الواسعة الصالحة للفلاحة ولتنوع تضاريسها ومناخها، وكذلك يمكن مساعدة على إقامة صناعات تحويلية سواء من المنتوجات الفلاحية، أو الاستخراجية التي تقوم على المواد الأولية الباطنية، كما يمكن تحسين بيئة الاستثمارات من أجل جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة، فعلى هذا الأساس يمكن أن تطور الدول العربية من الاقتصاد القائم على مفهوم التنوع في المداخيل.

1.5 النتائج

- تعتمد معظم الدول العربية في إيراداتها على الصناعة الاستخراجية، خاصة النفط مما جعلها مرهونة بتقلبات الأسواق.
- معظم الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في الدول العربية غير مدروسة أو تفتقر للفعالية.

- تخلف الدول العربية في مجال التكنولوجيا الحديثة، التي تمكنها من رفع قدراتها الإنتاجية.
- تعتمد معظم الدول العربية على قطاع إقتصادي واحد في مداخيلها، مما يتسبب لها الوقوع في أزمات بكل بسهولة .
- يتعرض الإنتاج العربي الى عدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وذلك بسبب قلة جودته.

2.5 الاقتراحات

- ضرورة إنتهاج استراتيجية قائمة على التشجيع على الاستثمار في القطاعات البديلة للنفط.
- ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي، وتكوين اليد العاملة من أجل انشاء صناعات مصغرة ذات قيمة اقتصادية وانتاجية .
- خلق استراتيجية تكامل بين مختلف القطاعات ذات التوجه المستديم لتحقيق التنوع الاقتصادي.

-بناء تكتل عربي إقتصادي من أجل الرفع من القدرات والامكانيات الإنتاجية التي تتوفر عليها الدول العربية وحل الخلافات.

6. قائمة المراجع:

- إبراهيم عليوات، (2012)، السياحة في الدول العربية واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد (1)، ،الصفحات 69-92؛
- أحلام هواري، و على سدي، (2019)، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (5)، الصفحات 213-229؛
- أسماء بللعما، (2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- إيمان بورابة، و السعيد قاسمي (2021). التنويع الإقتصادي كآلية للنهوض بالإقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية لقطاع المحروقات -دراسة حلة الجزائر من 2000إلى 2018. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، 187-204.
- حميد قرومي، و محمد بن ناصر، (2017)، ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (6)، الصفحات 260-275؛
- رفيقة صباغ، (2020)، التنويع الاقتصادي استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد (4)، الصفحات 67-81؛
- صليحة يعقوبن، (2020)، واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،المجلد (12)، الصفحات 170-180؛
- صندوق النقد العربي، (2021)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، الصفحات 29-33-70-79-87-104-174-180-248-249-296-297-302-303-317-322-324-334-335-347؛
- عمر مرزوقي، و شهيناز كشرود، (2018)، تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد (8)، الصفحات 261-278؛
- فاتح حركاتي، (2016)، السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد (7)، الصفحات 443-457؛
- فاطمة بودية، (2019)، خصائص وأداء القطاع السياحي العربي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (2)، الصفحات 51-71؛
- محمد أسامة حسنية، (2021)، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على دول الخليج العربي وضرورة التنويع الاقتصادي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد(4)،الصفحات 35-54؛
- محمد إسماعيل، و جمال قاسم، (2020)، أثر قطاع السياحة على النمو الإقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 70، الصفحة 14؛
- محمد مسعودي، (2018)، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (2)، الصفحات 225-242؛
- سليم العمراوي، عنتر بوتيارة، و بن لحرش صراح. (2021). أطر وتوجهات السياسة الانفاقية في ظل حتمية التنويع الاقتصادي للدول الريعية المصدرة للمحروقات -حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 361-374